رسمت بحيث تترك انطباعا بأن المقاطعة العربية هي في حقيقتها « معاداة للسامية » ، وان مقصدها الحقيقي لم يكن دولة اسرائيل والمؤسسات التابعة لها ، بل مقاطعة يهود العالم جميعا . والاشد ايذاء في هذا الصدد ، النغمة التي ترددت في مقالات شتى في الصحافة الغربية ، والتي ، بتجاهل يستهدف التشويه ، تركت انطباعا في أذهان قرائها ان المصارف التي يملكها اليهود هي بالذات التي يتعمد المال العربي مقاطعتها .

وهكذا ، بعد أن كان الموضوع قد أثير على الصعيد الصحافي ، نشرت « **نيويورك تايمز** » تقريرا من لندن (٢/١١) يقول انه كان هناك جدل في مجتمع لندن المالي « حول ما اذا كان ينبغي تأليف جبهة مشتركة للتصدي للمقاطعة العربية **للمصالح المصرفية اليهودية** » في أوروبا (التشديد من عندنا) . وفي المقالة كلها لم تظهر مرة واحدة كلمة « صهيونية » أو حتى «اسرائيل» . وبالمثل فان « **التايمز** » اللندنية الواسعة النفوذ ، نشرت مقالة في ٢/١٠ ذكرت فيها ان الغرفة التجارية الانجلو ــ اسرائيلية تعد قائمة بالشركات البريطانية الموضوعة على اللائحة السوداء ، أو تلك التي مورست عليها ضغوط كي تمتنع عن التعامل مع « مصالح يهودية » .

هذا الادعاء الضمني بمعاداة السامية ، الذي عكسته **التقارير** (ناهيك عن التعليقات) التي نشرتها الصحافة الغربية ، مغمضة عينيها عن الحقيقة ، بل ولاجئة الى التشويه المفضوح ، ربما كان عائدا في بعض الحالات الى مجرد الجهل بمقاصد المقاطعة ، لكنه كان في حالات اخرى وليد تعمد مغرض بالتأكيد . ومر الوقت حتى حوالي منتصف الشهر ، عندما بدأ الناطقون العرب بالرد بصورة كاشفة للاتهامات والايحاءات بمعاداة السامية .

لكن بعض الصحف عالج المسألة بروح موضوعية حقا . ففي ٢/٢٨ ظهرت مقالة في « **الانترناشينال هيرالد تريبيون** » أوضحت بجلاء ان المقاطعة تستهدف اسرائيل وليس المصالح اليهودية . وبناء لما ذكرته :

« ان المصرفيين الذين يعرفون المواقف العربية يؤكدون ان الدافع هو معاداة الصهيونية وليس معاداة اليهود . ويلاحظ هؤلاء ان عددا من المصارف التي أسسها يهود ويديرها يهود لا تعاني اية متاعب في تعاملها مع العرب » .

وتمضي المقالة الى تعداد بعض المشروعات اليهودية التي لا علاقة لها مع اسرائيل ، والتي تتعاطى اعمالا مع المصالح المالية العربية .

وفي آخر الامر ، ظهرت سلسلة من البيانات أدلى بها ناطقون عرب ونشرت في الصحافة الغربية، مما أتاح على نطاق واسع توضيح ان **اسرائيل** هي هدف المقاطعة العربية . وعلى سبيل المثال ، نشرت « **نيويورك تايمز** » رسالة من القاهرة (٢/٢٧) حيث كانت جامعة الدول العربية تعقد مؤتمرها الذي تعيد النظر فيه في الشركات المسجلة على اللائحة السوداء ، قالت الصحيفة فيها « ان الرسميين العرب المتصلين بعمليات المقاطعة أنكروا بقوة اليوم اتخاذ اية تدابير للمقاطعة لاسباب دينية » ، وان « الملكية اليهودية لم تكن موضوعا مطروحا » .

أثناء ذلك ، وبالرغم من هذه البيانات المنشورة على نطاق جيد وغيرها ، استمر الموضوع باشغال حيز كبير للغاية في الصحافة الغربية ، حيث ان الناطقين المناصرين للصهيونية والاسرائيليين والمتعاطفين معهم كانوا قد نجحوا في ادامة تهمة « اللاسامية » . لقد كانت اسرائيل هي بالطبع القوة الدافعة وراء هذه الحملة الصهيونية ، اذ أدركت القيمة الدعاوية المحتملة للموضوع فتشبثت به سريعا . وفي ٢/١١ كانت « **هآرتس** » الاسرائيلية ، تدعو الصهيونيين الى شن « حملة مضادة » ضد المقاطعة . وفي مقالة افتتاحية تكاد تطابق نغمتها ما يقوله العديد من صحف الغرب المؤيدة للصهيونية ، زعمت هآرتس في وقت لاحق من الشهر :

« هناك ما يدعو الى الافتراض ان الرأسماليين العرب سوف يحاولون فرض عقوبات على المؤسسات المصرفية **التي يملكها يهود** . واذا ما قبل العالم الغربي فرضية عدم وجود مصارف **يهودية** في العمليات المالية التي تشترك فيها الاموال العربية ، اذا سلم بهذا على انه أمر مفروغ منه ، فان هذا سيشكل تهديدا **لحق اليهود في المساواة في الحقوق** في بلدان الشتات » (خطوط التشديد من عندنا) .